

315645 - مرضع أفطرت وأطعمت دون قضاء عملا بقول ابن عباس ثم أخذت بالقول بالقضاء، فماذا يلزمها؟

السؤال

منذ ست سنوات أفطرت زوجتي شهر رمضان كاملا لعدم الرضاعة، وحينها دفعنا الكفاره فقط دون القضاء؛ عملا بالرأي القائل بذلك، وما فعلنا ذلك بحثا عن الأيسر، بل اقتناعا بأدلة هذا الرأي، فقد سمعت الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في تسجيل صوتي يقول: إن هذا ما أفتني به عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهو ترجمان القرآن يعلم تأويله، وناسخه ومنسوخه، كما شاهدت مقطعا مصورا لأحد المشايخ معلقا على رأي ابن عباس قائلا: إنه رأي ذو وجاهة ما خالفه فيه أحد من الصحابة، ومنذ أيام، وبمراجعةي الفتاوي المتعلقة بهذه المسألة وأدلة كل رأي، وجدت أنني أكثر اطمئنانا للقول بالقضاء دون الكفاره، وخاصة عندما علمت أن صحابيا جليلا وهو علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول به، كما ورد في فتواكم رقم: (49794).

سؤال عن الشهر الذي أفطرته زوجتي ودفعنا كفارته عملا بفتوى كنا نراها صوابا وما عدنا نراها الآن كذلك، هل تقضيه أم لا؟

الإجابة المفصلة

أولاً:

القول بأن الحامل والمرضع إذا أفطرتا يطعمان ولا يقضيان، هو قول عبد الله بن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، وهو مذهب إسحاق، ورجحه بعض المعاصرين كالشيخ الألباني رحمه الله.

روى ابن الجارود في المنتقى (381)، والبيهقي في السنن (8077) عن ابن عباس، رضي الله عنهما قال: ”رُحْص لِلسُّنْنِ الْكَبِيرِ وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ فِي ذَلِكَ وَهُمَا يُطِيقَانِ الصُّومَ: أَنْ يُفْطِرَا إِنْ شَاءَا، وَيُطْعِمَا كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا. ثُمَّ نُسْخَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: (فَمَنْ شَهَدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلِيَضْمُنْهُ). [آل عمران: 185]، وَتَبَثَ لِلسُّنْنِ الْكَبِيرِ وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةِ إِذَا كَانَا لَا يُطِيقَانِ الصُّومَ، وَالْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ: إِذَا حَافَّتَا، أَفْطَرَتَا، وَأَطْعَمَتَا كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا“.

وروى الدارقطني في سننه (2385) عن ابن عباس، أو ابن عمر، قال: ”الحاصلُ وَالْمُرْضِعُ: تُفْطَرُ، وَلَا تَقْضِي“.

وروى الدارقطني (2388) عن ثايفٍ عن ابن عمر، أنَّ امرأَةَ سَأَلَتْهُ وَهِيَ حُبْلَى، فَقَالَ: ”أَفْطِرِي وَأَطْعِمِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا وَلَا تَقْضِي“.

وروى الدارقطني (2389) عن ثايفٍ ، قال: ”كَانَتْ بِنْتُ لَابْنِ عُمَرَ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ قَرْنِيشِ، وَكَانَتْ حَامِلًا، فَأَصَابَهَا عَطَشٌ فِي رَمَضَانَ، فَأَمَرَهَا ابْنُ عُمَرَ أَنْ تُفْطِرَ، وَتُطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا“.

لكن روى البيهقي (8079) عنه التصريح بوجوب القضاء.

قال: ”وَقَدْ رَوَى أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ لَبِيَّةَ أَوْ ابْنِ أَبِي لَبِيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ: “أَنَّ امْرَأَةً صَامَتْ حَامِلًا، فَأَسْتَعْطَطَشَتْ فِي رَمَضَانَ، فَسُئِلَ عَنْهَا ابْنُ عُمَرَ، فَأَمْرَهَا أَنْ تَفْطِرَ وَتَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مُدْدَارًا، ثُمَّ لَا يُجْزِئُهَا، إِذَا صَحَّتْ قَضَتْهُ.”

ذَكَرَهُ أَبُو عَبْيَدٍ فِي كِتَابِ التَّاسِخِ وَالْمَفْسُوخِ عَنْ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَنَسِ بْنِ عِيَاضٍ.

وَهَذَا قَوْلُ مُجَاهِدٍ: تَفْطِرُ، وَتَطْعَمُ، وَتَقْضِي” انتهى.

وقد عزا ابن حزم وابن قدامة إلى ابن عمر رضي الله عنه القول بعدم القضاء.

ينظر: ”المحل“ (4/411)، و ”المغني“ (3/150).

وقد قدما في جواب السؤال رقم (49794) أن الأرجح في هذه المسألة هو وجوب القضاء دون إطعام، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله.

ثانياً:

لا حرج على من أخذ بقول ابن عباس رضي الله ومن تبعه؛ فإن المسألة من مسائل الخلاف المعتبر، وكل قول فيها حظ من النظر.

وعليه؛ فلا يلزم زوجتك قضاء تلك الأيام التي اكتفت فيها بالإطعام عملاً بهذا القول، ولو انتقلت الآن إلى القول بوجوب القضاء.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن بعض المعاملات التي يتخذها الناس حيلة على الربا ، وأفتى بجوازها بعض العلماء ، فذكر الأدلة على تحريمها ، ثم قال :

”وَمَا اكْتَسَبَهُ الرَّجُلُ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالْمُعَامَلَاتِ الَّتِي اخْتَلَفَتْ فِيهَا الْأُمَّةُ، كَهَذِهِ الْمُعَامَلَاتِ الْمَسْؤُلٌ عَنْهَا وَغَيْرُهَا، وَكَانَ مُتَأْوِلًا فِي ذَلِكَ، وَمُعْتَقِدًا جَوَارِهِ لِاجْتِهَادٍ، أَوْ تَقْلِيدٍ، أَوْ تَشْبِهٍ بِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَوْ لِأَنَّهُ أَفْتَاهُ بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَهَذِهِ الْأَمْوَالُ الَّتِي گَسِبُوهَا وَقَبَضُوهَا: لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا، وَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُمْ كَانُوا مُخْطَبِيَّنَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ الَّذِي أَفْتَاهُمْ أَخْطَاطًا، فَإِنَّهُمْ قَبَضُوهَا بِشَأْوِيلٍ ...“

لَكِنْ عَلَيْهِمْ إِذَا سَمِعُوا الْعِلْمَ: أَنْ يَتُوبُوا مِنْ هَذِهِ الْمُعَامَلَاتِ الرَّبِوَيَّةِ ..” .

انتهى من ”مجموع الفتاوى“ (443-29/445).

ينظر: جواب السؤال رقم (228411).

والله أعلم.